

مطبوعة طبعاً صحيحاً ، ليتمتعوا بلذتها ، ولينفعوا عليها ، وهو بذلك يهيئ التراث القديم للأجيال الحديثة التي بنا ذوقها عن التمتع بهجة الآداب القديمة ولقمتها ؛ ثم تيسر هذا الأدب الألماني للألمان وتعرفهم بنوع جديد من أنواع نقد المجتمع في الشرق الأوسط ، وهو معروف عندهم أيضاً . وقد كان له شأن كبير لديهم في القرون الوسطى حتى القرن التاسع عشر حيث اختلفت وسائل التسلية الحديثة ونقد المجتمع بالأساليب القديمة ، فأضعفتها أو أهلكتها في بعض الأحيان .

وهذا الكتاب النفيس هو في مجلة ما أهده « جمعية البحوث الألمانية » إلى « المجمع العلمي العراقي » ، فلها شكر المجمع وتقديره .

مجلة معهد المخطوطات العربية

بمدرها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة

هذه المجلة من خيرة ما قرأت عن المخطوطات العربية في اللغة العربية ، فهي سفر خاص بهذا الموضوع المهم ، الذي هو الأساس الذي يعتمد عليه كل باحث في كتابة أي بحث علمي مركّز في التراث العربي . يخرجها « معهد المخطوطات العربية » بالقاهرة . وهو معهد تابع للإدارة الثقافية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، أنشئ بموجب قرار مجلس الجامعة العربية المؤرخ في ٤ نيسان ١٩٤٦ . وقد حددت أهدافه ومهمته بما يلي :

(١) جمع قهارس المخطوطات العربية في دور الكتب العامة والخاصة ، وقهارس المخطوطات التي يمتلكها الأفراد ، اتوحيدها في فهرس عام .

(٢) تصوير أكبر عدد ممكن من المخطوطات العربية القيمة .

(٣) وضع هذه المصورات تحت تصرف العلماء ، برضاها لمن يطلبها للاطلاع عليها بواسطة الآلات المارسة للمسكبة ، أو بإعطاء صور مكبرة منها بأسعار منهاودة ، أو بإطارة نسخة ثانية منها للاملاء الذين يطلبونها من البلدان الأخرى بواسطة المؤسسات العلمية .

٤) طبع صور المخطوطات القيمة التي أمثلها جميع وخطها مقروء ، ونشر نصوص المخطوطات ذات الأهمية الكبرى .

٥) تنظيم التعاون بين العلماء والؤسسات العلمية في سبيل نشر المخطوطات ، وتزويد النashرين المعلومات اللازمة عن المخطوطات التي يعنون بها ، وإعلامهم بأسماء من يعني بمخطوطات مماثلة لمخطوطاتهم أو مشابهة له .

٦) إصدار نشرة دورية مما طبع أو يطبع من المخطوطات العربية والإشارة إلى ما هو معد منها للطبع .

بموجب هذا القرار الخطير ، أنشئ هذا المعهد الذي سيكون إذا ساعدته الظروف وتوافر له المال اللازم وسار بمثل هذه المهمة ، المرجع الأول في المسالم ولا شك للباحثين والعلماء في الحصول على معلومات عن المخطوطات العربية وأصولها ، ومظانها ، وما طبع منها ، وما لم يطبع . إذ ينبغي أن ترى اليوم معهداً للمخطوطات في العالم ، خصص نفسه بالمخطوطات ، وقصر جهده على جمع كل ما يمكن جمعه وتصوير كل ما يمكن تصويره لحفظه في محل واحد ، وتيسيره للراجمين ، مع الإشارة إليه والتعريف به في الفهارس التي أعدها المعهد لهذه المخطوطات ، وفي المجلة التي نحدث عنها ، وبذلك سهل للباحثين عملاً كان من غير الممكن قيامهم به .

والمجلة التي أشير إليها قد صدر الجزء الأول منها في مايس سنة ١٩٥٥ م ، وصدر الجزء الثاني منها في تشرين الأول سنة ١٩٥٥ م . وهذان الشهران هما موعد صدور الجزءين في كل عام .

وقد أشتمل الجزء الأول على « ١٦٠ » صفحة من القطع المتوسط . أما الجزء الثاني ، فقد تكون من « ١٩٩ » صفحة بهذا القطع . وقد أسهم في مادتهما باحثون من مختلف أنحاء العالم العربي ممن عرفوا بولهم بدراسة المخطوطات أو أقتنائها ومن يتولون وظائف إدارة خزائنها والإشراف عليها ، فعرف بعضهم بعض خزائن المكتب الحاضرة ، ووصف بعض آخر بعض دور الكتب القديمة ، ونشر آخرون نماذج من خطوط مشاهير المؤلفين وبعض الرسائل

النادرة ، كما ألحق بالمجلة معجم فيما نشر من المخطوطات العربية في عام ١٩٥٤ م في البلاد العربية وفي بعض البلاد الاسلامية والعربية ، وغير ذلك مما له صلة وعلاقة بالمخطوطات . وإصدار مجلة في موضوع عالمي مركّز ، ليس من الأمور السهلة الهينة ، فالمشتغلون يبحث المخطوطات وإن كان عددهم كثيراً غير أن التقنيين الملمين به هم في الواقع قليلون ، ومن هنا جاءت الصعوبات في إخراج دوريات في أوقات منتظمة عن المخطوطات . ولهذا فاني أقدر المشقات التي يكابدها مدير معهد المخطوطات العربية الدكتور صلاح الدين النجد وجماعته في إخراج المجلة وفي جمع شتات مادتها من عالم فيسبح واسمع الأرجاء . غير أن هذا لا يمنع من طلب توجيه عناية الكتاب والمساهمين في هذه المجلة الى وجوب إفادة القراء بما فيه جدة وأصالة وتركيز مع مراعاة كل ما يجب ذكره عن المخطوطات من أوصافها وأصعاب خطوطها وتاريخها والإشارة الى من تحدث عنها والى المواضع التي هي فيها ، لتقديم مادة مساعدة لمن يريد نشر المخطوطات أو اقتناء نسخ منها .

ولقد لاحظت أن بعض ما نشر عن بعض المكتبات موجز لا يتجاوز أسطراً أو صفحة أو صفحتين . ولا أعترض لديّ على الإيجاز المركز ، فالإيجاز المركز هو الأسلوب العلمي الممتاز . أما تقديم موجز عن مكتبة تحتوي على عشرات أو مئات من المخطوطات يكفي فيه بأسم المكتبة وموضوعها وأن لها فهرساً أو ليس لها فهرست وأمثال ذلك ، كما قرأت ذلك في الجزء الأول من المجلة ، فهو إيجاز غل ، لا يزيد تدوينه في علم القاري شيئاً ، ولا ينقص عدم تدوينه من علمه شيئاً . وقد كنت أودّ لو تفعل أصحاب هذه الأسطر بالإشارة الى فريدة أو فريدتين أو جملة فرائد مما عثروا عليه بين مخطوطات المكتبة التي يتحدثون عنها ، إذ لا فادونا بذلك قائمة كبيرة . كذلك وجدت تسرعاً في تدوين أسماء المخطوطات وأسماء المؤلفين وفي تبسط العبارات والجل المقتبسة . والتسرع في مثل هذه الأمور مرآة ، يوقع الذين يعتمدون على أصحاب هذه المقالات الواضمين تفهم بهم في الخطأ ، كما وجدت من بعضهم نبواً في حسن الانتقاء ، فأهملوا الإشارات الى مخطوطات مهمة نعتة أشار إليها بروكلمن في كتابه في تاريخ آداب

اللغة العربية أو غيره ، بينما أشاروا الى مخطوطات لا تقاس الى ما أهمله . أما إعادة نشر موضوع منشور بمبارات معدلة بمض التعديل ، أو باختصاره ، فقد يكون لصاحبه عذر عدم وقوف قراء هذه المجلة على أصل المقال ، فأحب تقديمه اليهم مجدداً مريداً تجديد الفائدة والأطلاع . ولكن هذا العذر مع ذلك يارد ، لا يقدم عليه إلا الكسلان الذي يريد تسويد الصحائف من غير نظر الى فائدة الناس وأصول النشر .

ومن البحوث المهمة في المجلة « معجم ما نشر من المخطوطات العربية في البلاد العربية ، وفي البلاد الإسلامية ، وفي البلاد الغربية » . فهو مورد للباحث والمتبع ، ودليل لأصحاب الرغبة في اقتناء الكتب المخطوطة . ولكن رأيت القسمين الخاصين منه بالبلاد الإسلامية والغربية ضئيفين جداً ، فما ذكر فيها معدود محدود ، ثم إن هذا القليل لا يقاس الى ما أهدل ، لا من حيث الأهمية ولا من حيث التحقيق والعناية . كما وجدت الدرجات التي أعطيت للتحقيق غير موزونة ولا دقيقة في كثير من الأحيان ، ومن يقوم بوظيفة المحاسب للمتحقق عليه أن يكون دقيقاً صارماً في منح الدرجات . وعندني أن خير ما يمكن صنعه في الفصل هو الاستزادة من المراسلين المعروفين للكتب ، بتعيين مراسل أو أكثر في كل قطر من الأقطار المعنية بالعربيات والإسلاميات من أصحاب العلم والدراية ، يقدم كشفاً بما يطبع من مخطوطات يكتب في فيه بشروط التعريف من ذكر أسم المؤلف إن عرف وأسم المخطوطة وأسم المحقق ومكان الطبع والسنة التي طبع المطبوع فيها وعدد صحائف المتن والقدمة والفهارس وأمثال ذلك ، على أن تترك الإشارة الى درجة التحقيق الى فصل آخر هو نقد الكتب ، ليراعى في هذا الفصل جانب التخصص ، وهو من أهم أركان النقد . فالحكم على الأشياء لا يكون منطقياً ولا سليماً إلا إذا صدر من متخصص بذلك الشيء ، خبير به . ويكون ذلك بتكليف العلماء المتخصصين في البلاد العربية والإسلامية والغربية نقد هذه الكتب ، على أن يراعى في ذلك جانب التخصص والأصراف الى البحث ، بأن يعطى ما يطبع في الفلسفة مثلاً لمن عرف وأشتهر وتخصص بهذا البحث ، مع مراعاة العصر إن أمكن ونوع الفلسفة واتقان لغة الناشر ، وهكذا في سائر فروع البحث .

وبذلك نحصل فيما أرى على نقد علمي صحيح سليم .

وسرّني بحث « قواعد تحقيق النصوص » الدكتور صلاح الدين المنجد ، إذ وضع لمن يقدمون على نشر المخطوطات دليلاً ومنهاجاً مكتوباً يريهم كيف يكون التحقيق وما معناه ، وأن التحقيق على الأسلوب العلمي ليس مطلباً سهلاً ميسوراً : ليس هو مجرد قراءة الأصول ومارضة بين النسخ ونهْي بآثبات اختلاف ألفاظها في الحاشية ، ونجيز تسمية فاعلي ذلك بالمحققين ، بل هو شيء فوق ذلك قد يزيد حمله على حمل التأليف ، ولا يستطيع الأسطلاح به إلا أرباب الكفايات المشهود لهم بالمعق ونفاذ البصيرة والقدرة التامة على التخرج والضببط والشرح ، ولذلك كان فضل المحققين وجهدهم ليس بأقل من فضل المؤلفين وجهدهم إن لم يكونا أكبر من ذلك .

ورجائي — بعد — لهذه المجلة المقيمة أطراف التوفيق ، ومتابعة السبر قدماً نحو السكال الذي هي خليفة به .

ملاحظات من الجواب على اقتراح الأهاب

تأليف الدكتور ميخائيل مشاقة — تحقيق أسد رستم وصبحي أبو شقرا ، ١٨٥ ص ،
من منشورات مديرية الآثار العامة ببيروت ، سنة ١٩٥٥

الدكتور ميخائيل مشاقة ، من أسرة يونانية الأصل طرابلسية المنشأ ، انتقلت من جزيرة كورفو إلى طرابلس لبنان في منتصف القرن الثامن عشر للتجارة بمشاقة الحرير . وهذا الكتاب في مسيرة هذه الأسرة ، وفي الحوادث والتطورات التي حدثت في بلاد الشام في عهدها ، وقد تطرق فيه مؤلفه إلى نواح عديدة من تواحي الحياة السياسية والاجتماعية واقتصادية وثقافية ، فجاء بأمور لا تكاد نجدها في موارد أخرى . فهو من النصوص والوثائق التاريخية الخطيرة عن بلاد الشام ، وعن الأوضاع في مصر ، وعن أحوال المماليك وسياسة محمد علي باشا بمصر وأبنه إبراهيم باشا ، وعن سياسة الفرنسيين بالنسبة لبلاد الشام ومصر ، وعن أعمال إبراهيم باشا الجزائر ، وعن حكم المصريين في هذه البلاد وأثر القنصل